الثورة
www.althawranews.net
الأحد 13 جمادى الثانية 1435هـ 13 ابريل 2014م العدد 18042
Sunday : 13 Jumada Althanee 1435 - 13 April 2014 - Issue No. 18042

العمراني والأشول يفتتحان معرض الجرافيك بجامعة العلوم والتكنولوجيا

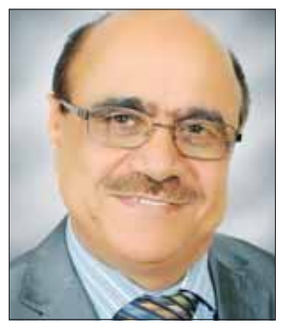

صنعاء/سبأ

افتتح وزيرا الإعلام علي العمراني والتربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الأشول أمس بجامعة العلوم والتكنولوجيا ،المعرض الأول للجرافيك اكانتس الذي تنظمه كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بفرع الجامعة للبنات.

وطاف الوزيران بأقسام المعرض الذي يستمر يومين ويضم العديد من الرسوم والأعمال الفنية والتصاميم الإبداعية التي صاغت أفكارها ووضعت ملامحها طالبات قسم الجرافيك بالجامعة.

ونوه العمراني والأشول بالمستوى الفني والإبداعي الذي أبرزته طالبات قسم الحاسبات بالجامعة وتضمن كثيراً من التصاميم الفنية والإبداعية .

وفي حفل الافتتاح أكد وزير الإعلام أهمية بناء الإنسان وتنمية قدراته علميا ومعرفيا وأخلاقيا .. داعيا إلى التركيز على تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي والاهتمام بالمجالات الإبداعية والمعرفية بما يسهم في الارتقاء بالمستوى التعليمي ويخدم متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة.

ونوه الوزير العمراني بالجهود المبذولة في إقامة المعرض وإبراز محتوياته الإبداعية والفنية ..متمنيا للطالبات مزيداً من التقدم والإبداع.

من جانبه أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الأشول أهمية التركيز على جودة التعليم وتمكين الطلاب من أدواته الحديثة بما يمكنهم من الولوج إلى مجتمع المعرفة وصولا إلى تحقيق اقتصاديات المعرفة بكل تمكن واقتدار.

وأشار إلى أهمية علم الجرافيك باعتباره فناً للاتصال البصري .. مشدداً على ضرورة التزام جميع المؤسسات التعليمية بمعايير وشروط الجودة والنوعية بما يمكنها من تقديم خدمة تعليمية تسهم في بناء أجيال مستقبل اليمن الجديد .

ودعا الوزير الأشول الطلاب والطالبات إلى مزيد من الاجتهاد في التحصيل العلمي لضمان مواصلة التميز والإبداع .. منوهاً بلمساتهم الإبداعية في المعرض الأول للجرافيك ومساعي الجامعة في مواكبة التطور التكنولوجي .

فيما استعرض نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور عبدالوهاب المعمري إستراتيجية الجامعة وتوجهاتها في تلمس احتياجات التنمية في اليمن وبما يواكب ويلبي احتياجات المجتمع .. مشيراً إلى أن المعرض يبرز أعمال الطالبات في مختلف مستويات قسم الجرافيك.

يعيشون أوضاعاً بالغة السوء

المعتقلون اليمنيون في جوانتانامو .. 13 عاماً من الانتهاكات المتواصلة

تقرير/ حمدي دوبلة

من أصل 700 سجين كانوا يقبعون في معتقل جوانتانامو من مختلف بلدان العالم لم يتبق حالياً سوى 167 سجيناً يحملون جنسيات 58 دولة معظم هؤلاء كما يقول الناشطون الحقوقيون من اليمنيين الذين يواجهون أشكالاً متعددة من الانتهاكات المتواصلة منذ نحو 13 عاماً.

وبالرغم من أن 50 من السجناء اليمنيين في المعتقل الأميركي يحملون أحكاماً قضائية بالافراج عنهم من قبل القضاء الأميركي إلا أن السلطات هناك ترفض إطلاق سراح أي منهم.

النصيب الأكبر

أكثر من نصف العدد المتبقي في معتقل جوانتانامو الأميركي الموجود في الأراضي الكوبية هم من اليمنيين .. ويقول مسؤول ملف هؤلاء المحتجزين بمنظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات المحامي أحمد عرمان: إن السجناء اليمنيين يتعرضون لمعاملة خاصة من قبل السلطات الأميركية دوناً عن بقية المعتقلين من الجنسيات الأخرى الذين تم اطلاق سراحهم تباعاً وإعادتهم إلى بلدانهم بالرغم من أن بعضهم متهم في قضايا إرهابية تفوق في خطورتها تلك الموجهة لبعض اليمنيين.

أحكام قضائية دون تنفيذ

وأصدر القضاء الأميركي أحكاماً واضحة وصريحة إزاء 50 من المعتقلين اليمنيين غير أنها ظلت حبراً على ورق ولم تجد طريقها إلى التنفيذ .

ويوضح المحامي عرمان أن عدم تنفيذ هذه الأحكام القضائية يعبر عن الرغبة المفقودة لدى الإدارة الأميركية بوضع حد لمعاناة هؤلاء .. ناهيك عن الإجراءات القضائية التي تسير ببطء شديد في نظر قضايا المحتجزين والبت فيها على الرغم من مرور 13 عاماً على اعتقالهم.

انتهاكات متواصلة

ويتعرض المعتقلون اليمنيون في جوانتانامو لأشكال متعددة من الانتهاكات الإنسانية وأول هذه الانتهاكات الصارخة كما يؤكد مسؤول ملف المحتجزين أحمد عرمان تتمثل في حرمان السجناء طيلة هذه الفترة من التواصل مع ذويهم وأسرهم في الوطن، إضافة إلى المعاملة القاسية التي يتعرضون لها من قبل سجَّاني المعتقل.

ويشير عرمان إلى أن احتجاز هؤلاء لـ13 سنة دون البت في قضيتهم يعد من الانتهاكات الإنسانية الصارخة إلى جانب الظروف النفسية والحالات الصحية التي يعيشها المحتجزون خاصة وأن بعضهم ينفذ من حين لآخر اضرابات عن الطعام مما يؤدي إلى تدهور أوضاعهم الصحية.

وصمة عار

وتبقى قضية المعتقلين اليمنيين في جوانتانامو وصمة عار في جبين الحكومتين اليمنية والأميركية على حد سواء.

ويؤكد المحامي عرمان أنه يجب على حكومة اليمن أن تضاعف من جهودها في متابعة هذه القضية التي كشفت خلال فترة الاحتجاز الطويلة عن قصور كبير وإهمال غير مبرر لهذه القضية الإنسانية الهامة.

ويضيف: إن الحكومة الأميركية التي تراجعت عن قرارها إغلاق معتقل جوانتانامو (سيئ الذكر) ليست معفية عن تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية إزاء من تعتقلهم دون وجه قانوني ولا يعفيها من تحمل تبعات هذه الانتهاكات الإنسانية الخطيرة.

دعوات متجددة

السلطات اليمنية ما فتئت تكرر دعواتها للإدارة الأميركية بإطلاق سراح المعتقلين في جوانتانامو غير أن شيئاً ملموساً على الواقع لم يتحقق بعد.

وتوضح وزيرة حقوق الإنسان في حكومة الوفاق الوطني حورية مشهور في حديثها لـ(الثورة) أن احتجاز مواطني اليمن في سجن جوانتانامو عملية غير قانونية وأن على السلطات الأميركية المبادرة وعلى وجه السرعة بإطلاق سراح جميع المعتقلين.

وتشير مشهور إلى أن رئيس الجمهورية كان قد وجه الحكومة بتشكيل لجنة حكومية للترتيب والتهيئة لإنشاء مركز خاص لإعادة تأهيل العائدين من معتقل جوانتانامو من أجل إعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً وإدماجهم في المجتمع.

وتضيف: إن الجهود متواصلة لتأسيس هذا المركز الذي سيتم بالتنسيق والتعاون بين عدد من الجهات ذات العلاقة مثل التعليم الفني والمهني والشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها من المرافق ذات الصلة .. مؤكدة على ضرورة تعزيز التعاون مع دول الإقليم والولايات المتحدة والمجتمع الدولي لإنجاح هذا المشروع الهام .

دعوات عالمية

الدعوات والمناشدات للإدارة الأميركية بإطلاق سراح المحتجزين اليمنيين في جوانتانامو لم تتوقف عند القنوات الرسمية اليمنية أو المنظمات الحقوقية المحلية بل وصلت إلى المستوى العالمي.

وفي هذا الصدد دعت منظمة (هيومن رايتس ووتش) مؤخراً الولايات المتحدة إلى سرعة إطلاق سراح المعتقلين اليمنيين وخاصة أولئك المصرح بإخلاء سبيلهم.

وقالت المنظمة العالمية في رسالة وجهتها إلى الرئيس الأميركي باراك اوباما وفقاً لما تناقلته وكالات أنباء دولية ينبغي إعادة جميع معتقلي جوانتانامو إلى بلدانهم أو إعادة توطينهم أو توجيه تهم إليهم ومحاكمتهم أمام المحاكم الفيدرالية الأميركية.

واعتبرت هيومن رايتس ووتش أن عودة المعتقلين اليمنيين وخاصة أولئك الذين لم توجه إليهم أية اتهامات تتعلق بالإرهاب تعد خطوة أساسية في أي خطة مستقبلية لاغلاق معتقل جوانتانامو الذي بات محطة مظلمة في تاريخ حقوق الإنسان الحديث.

استعرض مع المانحين واقع الطرق في اليمن

الكرشمي: 3,5 مليار دولار تكلفة الطريق الدولي صنعاء- عدن

واشنطن / سبأ

قدم وزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي، على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن أمس الأول عرضاً عن قطاع الطرق في اليمن واحتياجاته المستقبلية .

وتناول وزير الاشغال في العرض واقع قطاع الطرق في اليمن وخصوصا شبكة الطرق الاسفلتية والتي يبلغ طولها 17 الف كيلومتر، مشيراً إلى ان هذه الشبكة لم تعد قادرة على استيعاب الحد الادنى من الحركة المرورية ولذلك قررت الحكومة اليمنية وبناءً على الدراسات وبالتشاور مع الشركاء في التنمية البدء بالتهيئة والإعداد لتنفيذ الطريق الدولي السريع الذي يربط مدينة عدن الاستراتيجية مروراً بالعاصمة صنعاء ووصولاً إلى محافظة صعدة .

واوضح المهندس الكرشمي ان التكلفة التقديرية لهذا المشروع تصل إلى 3.5 مليار دولار بطول 710 كيلومترات .. مبينا أن المشروع يمر بعدد من المحافظات الاستراتيجية التي يقطنها نحو 10 ملايين نسمة .

وأكد المهندس الكرشمي أن حكومة الوفاق الوطني انتهت من الاجراءات الادارية والاعداد الفني لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع هذا الطريق والتي تشمل ربط مدينتي عدن وتعز بطول 145 كيلو مترا وبتكلفة اجمالية تبلغ 624 مليون دولار منها 400 مليون دولار تمويل من الصندوق السعودي للتنمية و 144 مليون دولار من البنك الدولي و 80 مليون دولار مساهمة الحكومة اليمنية..

كما قدم وزير الاشغال العامة عرضاً مصوراً حول التحديات التي يواجهها قطاع الطرق الريفية في اليمن.

وقال المهندس الكرشمي: " تتطلع التجمعات الريفية في اكثر من 140 الف تجمع سكاني إلى كسر العزلة التي تعاني منها عبر مواصلة دعم برنامج الطرق الريفية ذي المردود الاقتصادي والاجتماعي الملموس"..

ودعا المانحين الى تمويل الاجزاء المتبقية من المشروع والتي تصل إلى نحو 3300 كيلومتر وتقدر تكلفتها بـ 850 مليون دولار، مؤكداً ان تنفيذ هذه المشاريع من شانها توفير فرص عمل لمئات الآلاف من الايدي العاملة وتعزيز قطاع المقاولات الذي يشهد ركوداً في الوقت الراهن جراء الاحداث التي شهدها اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية.

بانتظار إقرار مشروع إنشائها من البرلمان

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة هامة في مسيرة بناء الدولة الحديثة

● وقفة احتجاجية في مؤتمر الحوار للمطالبة بالعديد من الحقوق - إرشيف

تقرير/ إبراهيم الأشموري

تعكف لجنة برلمانية مختصة على دراسة مشروع القانون الخاص بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان واطرائه بالملاحظات تمهيداً لإقراره من مجلس النواب.

ويأتي إصدار هذا المشروع الذي تم إقراره من مجلس الوزراء قبل أن يحيله إلى مجلس النواب في إطار التأسيس لهيئة مستقلة لحقوق الإنسان تتعزز فيها أسس المواطنة الحقة وتكفل بشكل كامل الأعمال التامة لحقوق الإنسان.

ويؤكد مسؤولون بوزارة حقوق الإنسان أن هذه اللائحة الخاصة بالمشروع تم إعدادها بعد الإطلاع على العديد من التجارب في البلدان المتقدمة في مجال حقوق الإنسان.

وتوضح وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور والتي اطلعت في زيارتها الأخيرة على رأس وفد يمني على تجربتي اسكتلندا والمملكة المتحدة في هذا المجال أن هذا المشروع كان خلاصة لدراسة معمقة في كثير من التجارب المتقدمة في هذا المضمار.

التزامات دولية

وأضافت في حديث لـ(الثورة) أن إعداد المشروع يأتي استجابة للالتزامات الدولية التي قدمت عبر توصيات مجلس حقوق الإنسان واللجان التعاقدية ووفقاً لمبادئ باريس الخاص بإنشاء الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتؤكد الوزيرة مشهور أن عملية إعداد المشروع تمت مع مراعاة نصوص الشريعة الإسلامية والمعاهدات الدولية الموقعة عليها اليمن في مجالات حقوق الإنسان.

منع الانتهاكات

وبموجب قانون الإنشاء تقول الوزيرة مشهور: إن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ستكون هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ومستقلة مالياً وإدارياً وتتولى إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ومن أبرز المهام المناطة بالهيئة وفقاً لما ورد في المشروع وضع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومراجعة مدى انسجام التشريعات والقوانين الوطنية مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن والعمل على مواءمتها وإعداد التقارير حول الالتزامات الدولية ورفعها لأجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى تلقي البلاغات والتقارير والشكاوى بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة إلى جانب التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان والعمل على توعية المجتمع بحقوق الإنسان، إضافة إلى إعداد تقرير سنوي عن وضع حقوق الإنسان والحريات العامة في اليمن.

أهداف عامة

وبحسب مشروع القانون تهدف الهيئة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وترسيخ وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتصديق مواصلة التصديق والانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة على حماية الشهود ومقدمي البلاغات والشكاوى المتعلقة بحالات الانتهاك لحقوق الإنسان إلى جانب التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في كل ما يتعلق بتطوير وتعزيز التدابير اللازمة لحقوق الإنسان.

دعم الفئات الضعيفة

ومن أبرز المهام أيضاً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم وتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع المتمثلة في المرأة والطفل والمهمشين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنازحين واللاجئين والأقليات وذلك من خلال دعمهم ومساعدتهم في تقديم البلاغات والشكاوى والادعاءات وحمايتهم من أي استغلال إلى جانب مدهم بالمعلومات والنصائح والمساعدة القانونية.

وستعمل الهيئة على نشر وتعزيز مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان من خلال رصد ونشر البيانات والمطبوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الموقع الالكتروني الخاص بها إلى جانب تنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المختلفة، بالإضافة إلى تضمين ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التربوية والتعليمية وبرامج تأهيل الموظفين المكلفين بتطبيق القانون والمحامين والقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي السجون.

سلطات واختصاصات

ويمنح المشروع العديد من السلطات للهيئة والمتمثلة في رصد ومراقبة مدى امتثال هيئات سلطات الدولة والأجهزة الحكومية ومؤسسات وشركات القطاعات المختلفة بحقوق الإنسان ومراقبة أداء المؤسسات القائمة على انفاذ القوانين والتحقق ممن سلامة تطبيق القانون ومراعاتها للأسس والقواعد والضمانات المكفولة بالدستور والقوانين النافذة والالتزامات الدولية.

ومن هذه السلطات الممنوحة الدخول إلى أماكن الاحتجاز والتوقيف والسجون والمعتقلات ودور الأحداث وجميع أماكن حرمان الأشخاص من حرياتهم دون اخطار سابق والاطلاع على سجلاتها والتأكد من خلوها من حالات انتهاك لحقوق الإنسان .. بالإضافة إلى التحقيق في الانتهاكات وتوثيقها مع المستندات والوثائق الثبوتية المؤيدة تمهيداً لإحالة كل من ثبت تورطه بانتهاكات إلى القضاء وتعويض الضحايا إذا لزم الأمر.

على طريق الانشاء

ومن أجل إنشاء الهيئة وتكليل هذا المشروع بالنجاح تؤكد وزارة حقوق الإنسان بأنها بصدد إقامة العديد من الفعاليات بمشاركة عدد من المرافق والجهات المختصة من أجل التوعية والتعريف بأهمية الهيئة ودورها المنشود في تحقيق العدالة وصون الحريات والحقوق لكافة أفراد المجتمع.

وتوضح الوزيرة مشهور أن وزارة حقوق الإنسان تستعد حالياً لعقد ورش عمل لأعضاء مجلس النواب لتعريفهم بماهية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومجال عملها ودور مجلس النواب في اختيار أعضاء الهيئة الوطنية .

ويجمع المراقبون والمهتمون بالشأن اليمني على أهمية إنشاء هذه الهيئة التي ستكون من المحاور الرئيسية لإنجاز وإنجاح المرحلة الانتقالية وتتويجها بالنجاح التام كأحد أبرز مرتكزات وخطوات إنشاء الدولة المدنية الحديثة.

وشددوا على ضرورة الإسراع في إقرار هذا المشروع من قبل مجلس النواب ولجنته البرلمانية التي تعكف حالياً على دراسته من أجل إنجازه واخراجه إلى حيز الوجود.

قوات خفر السواحل.. عيون حارسة للمياه الاقليمية اليمنية

إحباط 37 عملية تهريب والقبض على مهربين بينهم أجانب

إحالة 35 صياداً مصرياً إلى النيابة العامة بتهمة دخول المياه الاقليمية بطريقة غير مشروعة

تقرير/ محمد الفائق

تعددت في الآونة الأخيرة على نحو لافت مضبوطات قوات خفر السواحل ، ليس ليقظة هذه العين الحارسة للمياه الإقليمية فحسب وإنما لتعاظم أخطار التهريب التي تتهدد أمن اليمن وسلامة مواطنيه وثرواته .

266 دورية تفقدية في المياه الإقليمية نفذتها قوات خفر السواحل خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى جانب 450 دورية تفقدية على المياه والشواطئ والسواحل المحلية .

وقال رئيس العمليات بمصلحة خفر السواحل صالح محمد الفني في تصريح لـ(الثورة) أن المضبوطات خلال الربع الأول من العام الجاري تنوعت بين أسلحة ومخدرات ومبيدات زراعية محظورة وأدوية وسجائر وغيرها من المواد المهربة .

وأضاف أن قطاع خليج عدن ضبط 22 عملية تهريب الى جانب ضبط 38 جلبة (زعائم) صيد مخالفة و11 جلبة تجارية إضافة المواد شبيه بالذهب والنترات .

وفي قطاع البحر الأحمر أشار رئيس عمليات قوات خفر السواحل الى انه تم ضبط ستة قوارب صيد مصرية على متنها 35صيادا مصريا نهاية فبراير الماضي وتم تسليمهم إلى النيابة العامة .

وأكد أيضاً انه تم ضبط 600 ألف قرص مخدر داخل رأس قاطرة الى جانب عدد من المهربات المتنوعة .

أخطار عدة تتهدد اليمن عبر 2400 كيلومتر من الحدود الساحلية يلخص المختصون أبرزها في عمليات السلاح والمخدرات والمبيدات الكيماوية المحظورة والأدوية والسلع الفاسدة والمغشوشة.

ووفقا لنائب مدير قطاع خفر السواحل في المخا وباب المندب النقيب ماجد مهاوش فقد تمكنت قوات خفر السواحل خلال الأشهر الثلاثة الماضية من إلقاء القبض على 62 مهربا بينهم تسعة صوماليين وواحد صربي على متن 15 جلبة تحوي عدداً من المهربات .

وأشار إلى أن أكثر من 50 شخصاً ممن تم القبض عليهم تمت إحالتهم إلى النيابة العامة فيما أحيل البعض إلى جهات الاختصاص .

وأكد النقيب مهاوش أن من بين المضبوطات بطارية متفجرات تستخدم للأعمال الإرهابية إلى جانب مسدسات وناظور ليلي ودرع واق وعدد من الأدوات العسكرية عثر عليها في سيارة على متن قارب كان يقوده صربي قادم من جيبوتي .